سياسة تحرير التجارة الخارجية و أثرها على التنافسية الدولية

د. بوضياف سامية
جامعة البليدة2

الملخص :

تعتبر سياسة تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية للاقتصاد الجزائري المستخلصة من الاتفاقات والشراكات الأجنبية والانضمام إلى المؤسسات الدولية ،لذا قامت الدولة الجزائرية جاهدة على تطبيق أسسها منذ التسعينات بإجراء الإصلاحات اللازمة وتقنينها والتي حددناها بمتغيرات رصيد الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي والحصيلة الجمركية،والتي حاولنا دراسة تأثيرها على التنافسية الدولية باستعمال البرنامج الإحصائي EVIEWS 08 والذي اثبت وجود علاقة قوية 83 % بتسجيلها علاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة عكسية مع رصيد الميزان التجاري والحصيلة الجمركية ،وبالتالي يمكن استخلاص أن سياسة تحرير التجارة الخارجية يمكن لها أن تزيد التنافسية الدولية من خلال الاستثمار الأجنبي والحصيلة الجمركية كون العلاقة لهذين المتغيرين هي نفسها مع التنافسية الدولية ،إلا أن رصيد الميزان التجاري يمثل علاقة طردية مع سياسة تحرير التجارة الخارجية وعكسية مع التنافسية الدولية .

الكلمات المفتاحية : سياسة تحرير التجارة الخارجية، التنافسية الدولية.

Abstract:

Liberalization of foreign Trade Policy is the imperative of the Algerian economy extracted from agreements and foreign partnerships and accession to international institutions، So the Algerian State Hard Founded on the application Since the nineties make the necessary reforms , And codified and we set Variables ,balance of trade balance ,Foreign investment and customs revenues, Which we have tried to study their impact on the international competitiveness Using statistical program (EVIEWS 08), Which proved the existence of a strong relationship (83%) recorded a positive correlation With foreign direct investment and an inverse relationship with the balance of the balance of trade and customs revenues .And therefore It can conclude that Liberalization of foreign trade policy may have to increase the international competitiveness through foreign investment and customs revenues, because the relationship of these two variables are the same with international competitiveness,But the balance of trade balance is a positive correlation with the liberalization of foreign trade policy And reverse with international competitiveness.

مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري إصلاحات في تنظيماته وتشريعاته التي تتحكم في جميع الإجراءات والتدابير الذي يقوم عليها ،وفي جميع المجالات النقدية،المالية، التبادلات التجارية،...الخ، من منطلق تبني نظام اقتصاد السوق ،لإعطاء نطاق أوسع للتعاملات الداخلية والخارجية بهدف تحسين الظروف وتحقيق التنمية المطلوبة ،والذي فرض عليها من قبل المؤسسات الدولية كالصندوق النقد الدولي،البنك العالمي،المنظمة العالمية للتجارة ،والشراكة الاوورومتوسطية والتي امتلكت الصلاحيات للتدخل في الاقتصاد الجزائري بحكم منحه تمويلات مالية.

والتجارة الخارجية هي أهم المجالات التي شهدت الإصلاحات الاقتصادية فمن سياسة الحماية إلى سياسة تحرير التجارة الخارجية ولتي بدا العمل بها من سنة 1986 إلى غاية يومنا هذا بشكل تدريجي ،بإلغائها للقيود المفروضة على دخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس الأموال باستعمالها لعدة أدوات ووسائل لتحقيق الأهداف المرجوة واكتساب مزايا نسبية تساعده على التنافس دوليا.

فالتنافسية تخطت نطاق المؤسسات التي تعمل في نفس المجال لنطاق أوسع وهو الدول ،إذ باتت الدول تتنافس فيما بينها من اجل كسب مكانة دولية تحصنها على البقاء والاستمرار وتحقيق الثروة والرفاه المطلوب ،انطلاقا من الإمكانيات المتوفرة والسياسات والاستراتجيات المتبناة بتخصيصها الأمثل لتلك الإمكانيات،والتي تترجم من خلال عدة متغيرات تعمل على قياس تنافسية الدول. من هنا يمكن طرح الإشكال التالي :**هل تؤثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على التنافسية الدولية في الجزائر؟**

أولا:سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

المقصود بسياسة تحرير التجارة الخارجية هي إتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعمل للتقليل من تدخلات الدولة في مجال التجارة الخارجية سواء واردات أو صادرات،أي التخلي عن القيود المفروضة على محددات نمو التجارة الخارجية ،أي التخلي على مظاهر سياسة الحماية سواء كانت جمركية غيرها[1].

إذ تعمل سياسة تحرير التجارة الخارجية على تحسين الأوضاع العامة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ...الخ،من خلال إحداث تحويلات جوهرية في المتغيرات المتعلقة والمحددة للأوضاع العامة،لذا عند إتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية يتم وضع عدة أهداف يراد تحقيقها نوجزها في النقاط التالية:

- تنويع الصادرات والتخطيط لوجود بدائل عن البترول،إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 90 % من الصادرات،فأي تدهور في الأسعار أو الكميات المنتجة يؤدي إلى تدهور

[1] عبد المجيد قدي " **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** " ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر –الطبعة الثالثة – 2006 –ص 249.

الاقتصاد بكامله ،بالإضافة إلى كون المحروقات ثروة زائلة ،مما يستدعي الدولة للبحث عن سبل أخرى خارج هذا القطاع لما أسمته بمرحلة ما بعد البترول.

- التحكم في التضخم والذي يتم عن طريق امتصاص فائض المعروض النقدي بزيادة الكميات المعروضة من المنتجات وتقليل أسعارها الناتج عن زيادة التنافسية ،ودخول مستثمرين جدد ،وبالتالي زيادة إشباع الأفراد وتحقيق الرفاهية.
- تحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات:تعكس سياسة تحرير التجارة الخارجية حرية التعاملات في دخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى داخل الوطن وتعمل على تشجيع المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب إلى زيادة ثرواتهم من خلال البحث عن الأسواق المناسبة ،واتخاذ القرارات التي تعمل على ذلك.
- توفير التمويل اللازم أو عبارة أخرى التخلص من المديونية:يعتبر دخول المستثمرين الأجانب سواء المباشر أو غير المباشر وسيلة من وسائل التمويل للاقتصاد ،فحرية التجارة الخارجية تعمل على جذب المستثمرين الأجانب ،وبالتالي توفير سيولة نقدية في الاقتصاد [2]،مما يقلل من اللجوء إلى الاستدانة ودفع خدمات الدين .
- تحسين الجودة ،إن من حتميات تحرير التجارة الخارجية هو تحسين جودة المنتجات ،وذلك راجع لشدة المنافسة الداخلية والخارجية الذي يلزم المستثمرين على التميز ومن أهم مظاهر هذا الأخير الجودة والنوعية الذي يلجا إليها المستهلك كمعيار للاختيار عند وجود فائض عرض.

فسياسة تحرير التجارة الخارجية عند إعدادها للأهداف ،كان لابد من توفير الوسائل والقنوات اللازمة التي تتحكم في تلك الأهداف والتي ظهرت في الأشكال التالية:

- الخوصصة :وهي تشجيع القطاع الخاص وانتقال الأنشطة والممتلكات من الحكومة من اجل تقليص دور الدولة واحتكارها ،وبالتالي تقليل القيود المفروضة إضافة إلى الفكرة الرئيسية لدى القطاع الخاص وهي تعظيم الأرباح من خلال البحث عن البديل الأمثل[3].
- الشراكة والاتفاقيات والتكاملات: من أهم مظاهر القائمة في الوقت الراهن هي قيام التكاملات والتكتلات وإقامة شراكات واتفاقيات بين الدول من اجل التعاون وتبادل المعارف والخبرات والعمل على

[2] كمال بن موسى" **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية –كلية العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر–2004 –ص 435

[3] علي بطاهر " **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد الأول – الجزائر – – ص 205

بناء منطقة حرة للتجارة والتي تتحقق بعد عدة مراحل أولية التي تسمح بدخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول[4].

- نظام تخفيض الرسوم الجمركية:إذ أن عملية تحرير التجارة الخارجية وبناء منطقة حرة يتطلب التخفيض المتتالي للرسوم الجمركية من اجل تخفيض التكلفة ،وبالتالي الحصول على ميزة تنافسية المتمثلة في السعر ،بالإضافة إلى زيادة حجم المعاملات والكميات المتبادلة بين الدول قصد تحقيق الإشباع والمنافع.
- الاستثمار الأجنبي المباشر: بالإضافة إلى إعداد الشراكات والاتفاقيات بين الدول من اجل تحرير التجارة الخارجية تم توسيع النطاق إلى خارج حدود هذه الدول بإعادة التقنين للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإعادة صياغة شروط ممارسة نشاطاته داخل البلد المضيف وتضييق القيود والعراقيل المقروضة قدر المستطاع لإعطاء حرية اكبر ،وبالتالي تشجيعه على اتخاذ قرار الاستثمار في هذا البلد ،أي تحسين مناخ الاستثمار.

على الرغم من وجود السياسة التي تساعد على تحسين أوضاع الاقتصاد وتحديد أهدافها والإجراءات اللازمة التي تحقق المطلوب ،إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث مباشرة وإنما يستدعي فترة زمنية طويلة لتغيير الوضع من المعاكس وهي سياسة الحماية نظرا لتابعياتها المتمثلة في المتغيرات التي تتأثر بها كالميزانية،بعض المؤسسات القائمة لمزاولة نشاطات إستراتجية ،..الخ،لذا فان التغير يحتاج إلى تدريج وهذا الأخير يحتاج لتحديد الأولويات فيه.

والاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات التي تعمل على مواكبة التطورات السريعة والهائلة في الاقتصاد العالمي من اجل فرض مكانة ،لذا عمدت الجزائر ومنذ عام 1986 على إتباع سياسة تحرير التجارة اثر الظروف الاقتصادية المعاشة آنذاك من خلال المراحل التالية:

- **المرحلة التمهيدية1986-1989** :

لقد شهدت هذه المرحلة بوادر تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية من خلال عدة قوانين وتشريعات أهمها قانون 88-01 الذي اقر بضرورة الخوصصة للقطاع العام ،وكذا قانون 88-02 الذي أعلن ضرورة تحويل النظام الاقتصادي الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق إلى أن جاء دستور 1989 الذي أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية ماعدا الميادين الإستراتجية .
- حرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين مع الأجانب .
- إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحر.

[4] عادل احمد حشيش " **أساسيات الاقتصاد الدولي** " دار الجامعة الجديدة – مصر- 2002

إذ يمكن قياس درجة الانفتاح التجاري وفقا للصيغة التالية:[5]

$$\frac{\text{الصادرات قيمة و الواردات}}{\text{ناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

إذ يفسر حجم التجارة الخارجية في تكوينها للناتج المحلي الإجمالي مع اخذ معيار للقياس يقدر 35 % أي اقل منه يعبر عن عدم الانفتاح والعكس [6]،وهذا ما نحاول إظهاره في كل مرحلة.

1986	1987	1988	1989
26.8	22.9	26.2	34.2

وانطلاقا لما اقره الدستور تم تعديل القوانين والتشريعات التي تسمح بتنفيذ ما جاء فيه وسميت هذه المرحلة بالتدريجية.

- **المرحلة التدريجية 1990-1993**

عملت الدولة على تعديل القوانين والتشريعات التي تمس التجارة الخارجية والتي استهلتها :

- قانون 10/91 قانون النقد والقرض من خلال النقاط التالية:

-منح البنك المركزي الاستقلالية التامة أي إعطاءه حرية في التعاملات ومنح القروض للمستثمرين أي تمويل التجارة الخارجية.

-الفصل بين الخزينة العمومية والبنك المركزي ،وبالتالي إلغاء دور البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية ،مما اضطر هذه الأخيرة إلى تناقص التزاماتها في تمويل المؤسسات العمومية.

-فتح المجال للبنوك الأجنبية لمزاولة نشاطاتها داخل الوطن.

-استحداث آليات جديدة لتمويل التجارة الخارجية ففي نظام 02/90 تم وضع شروط فتح وتسيير الاعتماد بالعملة الصعبة للمؤسسات ووفي نظام 03/90 الذي يتضمن شروط الاستثمار الأجنبي وتحويل عوائده للخارج ،وفي نظام 04/90 وضح كيفية اعتماد الوكلاء التجاريين الأجانب .

- قانون 16/90المتضمن قانون المالية التكميلي ،حيث تناول هذا القانون نقاط مهمة لتجسيد سياسة تحرير التجارة الخارجية نوجزها في النقاط التالية:

---

[5] عبد العزيز عبدوس " **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين إنتاجية المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل** " مجلة أداء المؤسسات الجزائرية –العدد 03- الجزائر 2013 –ص 175 .

[6] مراد صاولي " **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية دراسة قياسية**" مجلة المستقبل العربي ،العدد 417 .لبنان ،نوفمبر 2013 ص 67

-خلق نوع جديد من الشركات وهي شركات الامتياز[7] * وشركات البيع بالجملة مما يقلل احتكار الدولة في مجال الاستيراد والتصدير.

-منح تجار الجملة والوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع وتسهيل دخولها باستثناء بعض البضائع لتبقى حكرا على فئة معينة.

- قانون 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية ،وجاء هذا القانون نتيجة الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والذي يدعو لضرورة تحرير التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة من خلال إلغاء نظام التراخيص للاستيراد والتصدير،مما خلق مشكل توفير العملة الصعبة التي يتم تسييرها من طرف البنك المركزي ،مما ساهم بإقرار التعليمة 03/91 من هذا الأخير التي عمل على اتخاذ بعض الإجراءات تجهز البيئة المناسبة للتنفيذ قانون 37/91 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية من خلال النقاط التالية:

-إجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل يفوق 18 شهر وإيداع الواردات بالدينار أي البنوك هي التي توفر العملة الصعبة بواسطة الاعتمادات المستندية.

-إلغاء الدفع بالعملة الصعبة في السوق الوطنية لشركات الامتياز مع وضع أولويات لبعض الواردات في منحها تسهيلات للحصول على الأموال الأجنبية،مما خلق نوعا من التقييد على باقي الواردات وتوجه المستوردين إلى السلع النهائية بدل السلع الوسيطية.

وفي 1992/08/18 جاءت التعليمة 625 المتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها لتوضيح التعاملات بالعملة الصعبة بدقة وكيفية إدارتها وتدنيتها اقل ما يمكن،وقد تم تسجيل مؤشر الانفتاح التجاري التالي:

1990	1991	1992	1993
36.6	44.5	41	38.1

- **مرحلة التحرير الكامل ابتدءا من 1994– إلى غاية يومنا هذا.**

تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية من اجل تحقيق التنمية والتي اقرها صندوق النقد الدولي ضمن شروطه التي تدعوا إلى الانفتاح على العالم الخارجي لدخول وخروج السلع والخدمات الأجنبية ،وكذلك دخول رؤوس الأموال ،مما ألزم الحكومة الجزائرية إلى إصدار التعليمة 94–20 بتاريخ12 افريل 1994 والتي ألغت جميع الأحكام السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية والقيود الموضوعة على الصرف والتي تسمح لكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد

* شركات الامتياز هي شركات وطنية تعمل على تمثيل مورد أجنبي أي تقوم بعمليات البيع لشركة أجنبية

لجميع السلع والخدمات المطابقة للشروط والمعايير التي تضمن حماية المستهلك [8]،ليتم بذلك تحرير نشاط البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية.

ومن نتائج إتباع سياسة التجارة الخارجية هي إحداث تغيرات على بعض المؤشرات الاقتصادية والمحددة لها بطريقة أو بأخرى نوجزها في رصيد الميزان التجاري ،الاستثمار الأجنبي المباشر،الدين الخارجي، والحصيلة الجمركية ،والتي تترجم أهداف هذه السياسة ،لذلك يمكن أن نستعرض هذه المؤشرات في الجدول التالي:

الجدول رقم01 : تطور كل من رصيد الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والدين الخارجي خلال 1994- 2013

الوحدة 10^9 دولار امريكي

البيان / السنوات	رصيد الميزان التجاري		الاستثمار الأجنبي المباشر		الدين الخارجي		الحصيلة الجمركية
	المبلغ	نسبة نمو	المبلغ	نسبة نمو	المبلغ	نسبة نمو	المبلغ
1994	0.015-	-	-	-	30.24	-	-
1995	0.014-	6.66	-	-	33.05	9.29	-
1996	0.24	18.4	0.27	-	33.65	1.81	-
1997	5.59	2229	0.26	3.48-	30.90	8.17-	-
1998	1.51	72.98	0.5	92.3	30.69	0.67-	-
1999	3.36	122.51	0.46	8-	28.2	8.11-	-
2000	12.3	266.07	0.42	8.69	25.26	10.42-	-
2001	*9.61*	*21.86-*	*1.18*	*180.95*	*22.57*	*10.64-*	-
2002	6.7	30.28-	0.97	17.79-	22.64	0.31	-
2003	11.14	66.26	0.62	36.08-	23.35	3.13	3.38
2004	14.27	28.09	0.62	0	21.82	6.55-	3.91
2005	26.47	85.49	1.06	70.96	17.19	21.21-	4.24
2006	34.06	28.67	1.78	67.92	5.61	67.42-	3.91
2007	34.24	0.52	1.37	23.03-	5.60	0.17-	4.95
2008	40.6	18.57	2.33	70.07	5.58	0.35-	6.8
2009	7.78	80.83-	2.54	9.01	5.41	3.04-	6.33

[8] عبد الرشيد بن ديب " **تنظيم وتطور التجارة الخارجية** " أطروحة دكتوراه دولة – جامعة الجزائر- 2002-2003 ص 441

2010	18.20	133.93	3.47	36.61	5.53	2.21	6.62
2011	25.96	42.63	2.04	41.21-	4.41	20.25-	7.93
2012	20.16	22.34-	1.54	24.5-	3.69	16.32-	10.23
2013	9.38	53.47-	1.96	27.27	3.39	8.13-	11.95

المصدر:اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر على الموقع الالكتروني http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm تقرير الجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statistiques%20a%20votre%20service.html

الملاحظ من الجدول التذبذب الكبير الحاصل في رصيد ميزان التجاري ،فبعض السنوات شهدت نموا كبيرا مثل سنة 2000 وسنة 2011 ،والبعض الأخر لاباس به،إلا انه في سنوات أخرى لاحظنا تناقص في نسب نموه وذلك راجع إلى تراجع قيمة الصادرات مقارنة بقيمة الواردات والذي يبقى مرهونا بنقطتين:

- أسعار البترول كون أكثر من 90 % من صادرات الجزائر ريعية .
- زيادة قيمة الواردات المتمثلة في السلع الاستهلاكية مما يتطلب الوقوف مليا لتصحيح الوضعية .

أما في ما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ انعدامه في السنتي 1991-1995 نظرا للظروف السياسية والأمنية المعاشة ،لكن سرعان ما أصبحت الجزائر محل دراسات المستثمرين الأجانب لقيام مشاريعهم على الرغم من وجود الخطر الأمني لتبدأ الظاهرة في لانتشار بشكل محتشم ابتدءا من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 و لم تتجاوز المليار دولار ،لكن انطلاقا من سنة 2000 وتحسن كل الظروف سواء الأمنية و الاقتصادية للبلد وتبني الجزائر لسياسة تحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود المفروضة الاقتصادية حسن من محددات المناخ الاستثماري لتصل إلى حوالي 3 ملايير دولار عام 2010 وتتراجع بعد ذلك في باقي السنوات.

أما بالنسبة للدين الخارجي لدولة الجزائر فقد شهد ارتفاعا كبيرا في سنوات التسعينات إذ فاق 30 مليار دولار ليتواصل حتى سنة 2005 ،وذلك راجع إلى البرامج الاقتصادية المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية والتي استدعى ضرورة تمويلها بدين خارجي ،بالإضافة إلى المرحلة الأمنية التي شلت الحركة الاقتصادية ومس مشروع التنمية ،إلا انه سرعان ما تم تدارك ذلك بالإقرار على إعادة هيكلة المديونية واقتراح الدفع المسبق لها ،وهذا ما نلاحظه سنة 2006 بنسبة انخفاض 67 % ليواصل الانخفاض في جميع السنوات اللاحقة ماعدا عام 2010 حيث اضطرت الحكومة إلى الاستدانة من الخارج مرة أخرى نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار البترول لسنة2009 ،مما ولد نقص في الموارد المالية ليعاود الانخفاض فيما بعد ذلك ليصل إلى ما يقارب 3 مليار دولار.

والملاحظ ارتفاع في الحصيلة الجمركية على الرغم من أن سياسة التحرير التجاري يدعوا إلى التخلي على هذه القيود والظاهر أن ارتفاعها كان نتيجة زيادة قيمة الواردات بنسب كبيرة نتيجة فتح السوق الجزائرية وإلغاء قانون

التراخيص ،على الرغم من تخفيض معدلات التعريفة الجمركية من 60 % إلى 45 % سنة 1997 [9]،وهذا ما أدى إلى زيادة الحصيلة الجمركية.

فالاقتصاد إذ كان مجموع النشاطات القائمة التي تتحكم فيها السياسات المتبناة من طرف الحكومة والتي تنظمها بجميع جوانبها ،فهي تعمل على ضمان حقوق الأطراف الداخلة فيها ،إلا أن ذلك لا يخلوا من المساس والتأثير على متغيرات وظواهر غير مستهدفة لحكم الارتباطات والتداخلات القائمة كالتنافسية الدولية.

واذا ما قارنا هذه المتغيرات بالنسبة لتونس والمغرب سنجد اختلاف كبير في بعض المتغيرات مثل رصيد الميزان التجاري ،والدين الخارجي وحتى الاستثمار الاجنبي المباشر ،على الرغم من ان هذه الدول تعمل جاهدة على تطبيق اتفاقيات التعاون المغاربي فيما بينها ،والجدول التالي يبين تطور هذه المتغيرات

الجدول رقم 02:**تطور متغيرات رصيد الميزان التجاري،الاستثمار الاجنبي المباشر،الدين الخارجي،حصيلة الجمارك لتونس والمغرب**

الوحدة:10[9]دولارامريكي

المغـــــــــــرب

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الميزان التجاري	-5,45	-7,9	-9,6	-11,21	-16,58	-22,03	-18,75	-17,54	-22,62	-23,44	-23,42
الاستثمار الأجنبي المباشر	2,31	0,79	1,67	2,46	2,82	2,47	1,98	1,24	2,52	2,84	3,36
الدين الخارجي	14,3	14	12,5	13,7	14,9	16,45	12,37	20,8	22,04	25,22	28,8
حصيلة الجمارك	4,36	5,01	6,62	6,03	7,64	9,04	8,2	8,75	9,74	9,4	9,46

تونـــــــــــس

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الميزان التجاري	-2,03	-3,14	-2,71	-3,34	-3,96	-5,36	-4,78	-5,8	-6,14	-7,43	-7,28
الاستثمار الأجنبي المباشر	0,54	0,59	0,71	3,24	1,51	2,6	1,52	1,33	0,43	1,55	1,06
الدين الخارجي	17,78	19,52	18,07	18,53	20,14	21,53	20,98	21,54	23,63	24,47	24,86
حصيلة الجمارك	1,08	1,76	1,67	1,72	1,94	2,41	2,24	2,46	2,4	2,59	2,56

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- تقارير البنك الدولي على الموقع http://data.albankaldawli.org/indicator
- تقارير صندوق النقد العربي على الموقع www.arabmonetaryfund.org

[9] Benissad .h. « **l'agustement structurel et escpérience algerie** » edition Alain –Alger- 1994 –p 64

- وزارة المالية المغربية على الموقع www. Finance.gov.ma
- وزارة المالية التونسية على الموقع www.finance.gov.tn

ثانيا: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري :

باتت الصراعات بين الدول للبروز كقوة اقتصادية من أولوياتها ،مما خلق عدة ظواهر كالشراكات والتكاملات والتعاونات بين الدول من تبادل المعارف واكتساب مميزات التبادل التجاري كالإعفاءات الضريبية والتسهيلات لدخول وخروج السلع والخدمات ،وحتى العنصر البشري لتوسيع مجال السياحة والابتكار والإبداع ،...الخ

فان اقتصر مفهوم التنافسية لعقود كثيرة مضت على المستوى الجزئي وهي الشركات ،إلا انه في العقدين الماضيين برز مستوى جديد للتنافسية وهو الدولي أين باتت الدول تتنافس فيما بينها لفرض وجودها وهيمنتها في الوسط العالمي ،بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد شعبها ،وبالتالي تحقيق معدلات النمو المطلوبة ولذلك اختلف المفكرين في تقديم تعريف موحد لها لاختلاف عنصر الارتباط الذي تم أخذه ،فمنهم من ربط التنافسية الدولية بالتجارة الخارجية ليعطي التعريف التالي "ترتبط التنافسية الدولية بأوضاع الميزان التجاري للدولة حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية الدولة والعجز عن تدهورها"[10].

والبعض الأخر ربطها بالتجارة الخارجية ومستويات المعيشة وهو ما اعتمدته معظم المؤسسات الدولية ليتم تعريفه " هي إمكانية البلد في إنتاج سلع وخدمات لها القدرة للوصول للأسواق الدولية مع أن يتزامن هذا بعدم انخفاض في القدرات الشرائية [11]"، إما المجموعة الثالثة ربطتها فقط بمستويات المعيشة وقدمت التعريف التالي " التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"[12]

فالتنافسية الدولية وإذ كانت تهدف لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع فهذه الأخيرة لا تتحقق من عدم ،وإنما هي مزيج بين كل القطاعات والمجالات تتداخل لتحقيق الهدف ،ولهذا طرح إشكال قياسها ،أي معرفة المتغيرات المؤثرة فيها ،وهذا سعت إليه المؤسسات الدولية كالمنتدى الاقتصادي العالمي،منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،معهد التنمية الإدارية،المعهد العربي للتخطيط ،إلا إننا سنختار إحدى هذه المؤسسات لتبني مؤشراتها التي حددتها لدراسة حالة الجزائر ،والتي سنختار المنتدى الاقتصادي العالمي ليس من باب الصدفة بل كون المعهد العربي للتخطيط يعتمد

[10] خليل عطا الله وراد " **دور التنافسية في دعم قدرات اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية دراسة محاسبية مقارنة** " المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزيتونة –الأردن 27-28 افريل 2005 ص 14

[11] **تقرير التنافسية العربية** –المعهد العربي للتخطيط –الأردن 2012 –ص 21

[12] منير نوري " **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية** " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد 04 شلف- جوان 2006 – ص3

على إحصائيات لكل 3 سنوات،ومعهد التنمية الإدارية لم يدرج الجزائر في إحصائياته،وأخيرا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تم استبعاده لأنه لا يعطى صورة كاملة على تنافسية البلد ومما ألزمنا على احتيار إحصائيات المنتدى الاقتصادي العالمي لتجنب كل هذه السلبيات.

يعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي لقياس التنافسية الدولية على ما يزيد عن 300 متغير كمي وكيفي يتم تركيبها على حسب تجانسها في 12 محور :

1-المؤسسات **2-البنية التحتية** **3-بيئة الاقصاد الكلي** **4-الصحة والتعليم الأساسي**
5-التعليم العالي والثانوي **6-كفاءة الأسواق السلعية** **7-كفاءة سوق العمل** **8-تطور الأسواق المالية**
9-جاهزية التكنولوجيا **10-حجم السوق** **11-تطور بيئة الأعمال** **12-الابتكار والبحث والتطوير**

ليتم تجميعها في ثلاث مجموعات كل منها يعبر على مستوى معين من التقدم والنمو و بأوزان متساوية على النحو التالي:

- المجموعة الأولى المتطلبات الأساسية:التي تشمل أربع محاور الأولى.
- المجموعة الثانية محفزات الكفاءة: التي تشمل 6 محاور ابتداءا من المحور الخامس حتى المحور العاشر.
- المجموعة الثالثة الابتكار والتطور: تشمل المحورين الأخيرين.

والاقتصاد الجزائري تم ضمه إلى تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي لقياس التنافسية الدولية عام 2003 إلى وقتنا الحالي وسجلت النتائج التالية:

الجدول رقم 03: مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري.

سنوات	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
البيان	قيمة	رتبة	قيمة	رتبة	قيمة	رتبة	قيمة	رتبة	قيمة	رتبة	قيمة	رتبة	قيمة	رتبة	قيمة	رتبة	قيمة	رتبة	قيمة	رتبة	قيمة	رتبة
مؤشر نهائي	3.39	74	3.67	71	3.46	78	3.9	77	3.98	81	3.7	99	3.9	83	4.0	86	4.0	87	3.7	110	3.8	100
مجموعة1	–	–	–	–	–	–	4.88	43	4.91	44	4.5	61	4.0	90	4.3	80	4.4	75	4.2	89	4.3	92
محور1	3.92	66	4.13	67	3.77	81	3.87	58	3.95	65	3.4	102	3.2	115	3.5	98	3.1	127	2.7	141	3.0	135
محور2	–	–	–	–	–	–	2.91	78	2.93	80	3.0	84	2.8	104	3.5	87	3.4	93	3.2	100	3.1	106
محور3	3.78	51	4.23	40	4.33	44	6.19	1	6.19	2	6.1	5	4.2	95	4.8	57	5.7	19	5.7	23	5.5	34
محور4	–	–	–	–	–	–	6.56	45	6.56	46	5.3	76	5.5	66	5.6	77	5.5	82	5.4	93	5.4	92
مجموعة2	–	–	–	–	–	–	3.24	92	3.3	92	3.3	113	3.3	117	3.5	107	3.4	122	3.1	136	3.2	133
محور5	–	–	–	–	–	–	3.46	84	3.46	86	3.3	102	3.6	90	3.6	98	3.5	101	3.4	108	3.5	101
محور6	–	–	–	–	–	–	3.67	96	3.67	97	3.5	124	3.9	97	3.6	126	3.4	134	3.0	143	3.2	142
محور7	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3.3	132	4.4	65	3.7	123	3.4	137	2.8	144	2.9	147
محور8	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2.9	132	3.9	90	2.8	135	2.6	137	2.4	142	2.6	143
محور9	2.48	96	2.67	98	2.29	114	2.58	100	2.75	93	2.5	114	3.2	89	3.0	106	2.8	120	2.6	133	2.5	136
محور10	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	4.2	51	4.3	51	4.3	50	4.3	47	4.3	49	4.4	48
مجموعة3	–	–	–	–	–	–	3.22	90	3.22	92	2.8	126	2.9	122	3.0	108	2.7	136	2.3	144	2.6	143
محور11	–	–	–	–	–	–	3.36	103	3.36	106	3.0	132	3.4	109	3.3	108	2.9	135	2.5	144	2.9	144
محور12	–	–	–	–	–	–	3.09	76	3.9	77	2.7	113	2.4	126	2.8	107	2.4	132	2.1	141	2.4	141

الملاحظ من خلال تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي احتلال الاقتصاد الجزائري على المراتب الأخيرة ،على الرغم من امتلاكها على إمكانيات هائلة سواء الطبيعية أو البشرية ،مما يخلق التساؤلات عن ضعف كفاءة المسؤولين القائمين على تسييره ،فأحسن مرتبة تم تسجيلها 71 سنة 2004 لتتراجع في باقي السنوات وتصل إلى المرتبة 112 عام 2012 ،وللتعمق أكثر في الجوانب التي أضعفت تنافسية الجزائر سندقق في مؤشرات المجموعات ومحاورها ،ففي المجموعة الأولى لقد سجلت الجزائر مراتب متوسطة في السنوات الأولى لتتراجع في السنوات الأخيرة ،فمن المرتبة 43 عام 2006 إلى المرتبة 92 لعام 2013 والسبب الرئيسي يرجع للتدهور الكبير لجميع محاورها وخاصة المحور الثالث و الرابع.

أما المجموعة الثانية فهي الأخرى ومنذ البداية حصدت مراتب جد متأخرة تراوحت بين 92 عام 2006 لتصل إلى 133 عام 2013 ،مما يفسر الضعف الكبير في محاورها وهذا ما تبرزه الأرقام،ونفس الشئ حصل للمجموعة الثالثة والتي حصد فيه الاقتصاد الجزائري المراتب الأخيرة في جميع السنوات ،مما يؤكد ضعه في جانب الابتكار والإبداع والتكنولوجيا،وذلك على الرغم من كل الإصلاحات والسياسات والنفقات الضخمة التي قامت بها الدولة الجزائرية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والتماشي مع متطلبات الاقتصاد العالمي .

و إذا ما تم مقارنة تنافسية الجزائر مع تنافسية كل من المغرب وتونس نلاحظ تأخرها ،رغم توفرها على إمكانيات بشرية وطبيعية هائلة ،إذ أن تونس ورغم صغر مساحتها وتعدادها البشري سجلت مراتب أحسن من كل من الجزائر والمغرب حسب الجدول التالي :

جدول رقم 04 :تنافسية تونس والمغرب

البيان		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تونس	**قيمة**	**4.49**	**4.51**	**4.32**	**4.6**	**4.6**	**4.6**	**4.5**	**4.7**	**4.5**	**–**	**4.1**
	رتبة	38	42	40	33	32	36	40	32	40	-	83
المغرب	**قيمة**	**3.77**	**4.06**	**3.49**	**4.1**	**4.1**	**4.1**	**4.0**	**4.1**	**4.2**	**4.1**	**4.1**
	رتبة	61	56	76	65	64	73	73	75	73	70	77

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير التنافسية الدولية .

أما المغرب فقد سجلت نتائج متوسطة وتراجعت في السنوات الأخيرة ،إلا أنها احتلت مراتب أحسن من الجزائر على الرغم من أن هذه الدول تعمل على التعاون ألمغاربي وعلى تنفيذ إصلاحات ضخمة في جميع المجالات لتحقيق ذلك من بينها تحرير التجارة الخارجية.

ثالثا: علاقة سياسة تحرير التجارة الخارجية بالتنافسية الدولية الجزائرية.

سنتناول في هذا الجزء دراسة تأثير سياسة تحرير التجارة الخارجية على التنافسية الدولية من خلال اخذ محددات تحرير التجارة الخارجية والتي تتمثل في رصيد الميزان التجاري ،الاستثمار الأجنبي،الحصيلة الجمركية،الدين الخارجي كمتغيرات مستقلة ،أما التنافسية الدولية سنأخذ المؤشر الذي يقوم بإعداده المنتدى الاقتصادي العالمي كمتغير تابع ،وذلك باستعمال البرنامج الإحصائي eviews8 وبالتحديد طريقة المربعات الصغرى لاستخراج الارتباطات والمعادلات لتفسير العلاقات لذلك سنقوم بالترميز التالي :

INC التنافسية الدولية DON حصيلة الجمركية

IDE الاستثمار الأجنبي المباشر NX رصيد الميزان التجاري

DET الدين الخارجي

عند استعمال البرنامج الإحصائي eviews8 تم استخراج الجداول التي من خلالها يمكن ملاحظة العلاقة بين المتغيرات (انظر الملحق) حيث تم قراءتها واستخراج المعادلة التالية:

$$INC = 31.36 - 1.47\,DON + 4.05\,IDE - 0.269\,NX + 0.010\,DET$$

التفسير الإحصائي:

من خلال الجدول نلاحظ:

- معنوية المتغيرة حصيلة الجمارك عند مستوى معنوية 5%.
- معنوية المتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5%.
- معنوية المتغيرة الميزان التجاري عند مستوى معنوية 10%.
- عدم معنوية متغيرة الديون الخارجية.

المعنوية الكلية:

قيمة معامل التحديد R^2=0.84 و هذا دلالة على أن المتغيرات المدمجة في النموذج تفسر 84% من التغيرات التنافسية .

لذلك كان لابد من تحسين النموذج بترع متغيرة الديون الخارجية لنتحصل على الجدول (انظر الملحق) وتتشكل لنا المعادلة التالية :

$$INC = 32.298 - 1.528\,DON + 4.322\,IDE - 0.258NX$$

حيث تحسنت كل من قيم akaike info criterion و schwarz criterion اذ أنها كلما كانت صغيرة كان النموذج أحسن، وأصبح معامل الارتباط 0.83 أي أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في رصيد الميزان التجاري والاستثمار الخارجي والحصيلة الجمركية تفسر التنافسية الدولية ب83 %.

التفسير الاقتصادي:

سنتكلم على كل متغير مستقل على حدى:

- الحصيلة الجمركية : الملاحظ وجود علاقة عكسية بين الحصيلة الجمركية والتنافسية الدولية ،فكلما زادت الحصيلة الضريبية انعكس سلبا على قدرة البلد على التنافس دوليا كون انه يتبع سياسة حمائية من اجل حماية المنتوج المحلي ،مما يصعب الأمر حتى على خروج السلع والخدمات وبالتالي عدم تحقيق المنافسة ومزاياها من التنوع والجودة والكم وحتى السعر ،ليبقى السوق المحلي محتكر،والمنتوج المحلي ردئ لا يضاهي منتوجات الدول المتقدمة ،لذا ومن اجل تعزيز قدرة الدولة على التنافس دوليا لابد لها التقليل من التعريفات الجمركية أو حتى إلغاءها.
- الاستثمار الأجنبي المباشر:الملاحظ وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ،إذ كلما زاد الأول تحسن الثاني ،وذلك راجع إلى أن الاستثمار الأجنبي يزيد من الإنتاج ويعمل على تحسين النوعية بالإضافة إلى أمور أخرى كالأرباح و زيادة تداول النقود ونقل التكنولوجيا والحصول على العملة الصعبة كل هذه المزايا تزيد من قدرة البلد على التنافس دوليا ،وهذا ما يتطلب من الدولة الجزائرية على توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب .

- رصيد الميزان التجاري : تم تسجيل وجود علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري والتنافسية الدولية أي كلما حقق فوائض أي الصادرات اكبر من الواردات تنقص التنافسية الدولية والعكس، وذلك راجع إلى أن معظم الصادرات الجزائرية هي محروقات ولا تعكس النشاط في القطاعات الأخرى الذي يحتوي على الإبداع والابتكار والتميز من اجل التنافس وانه لا يتعامل بالعملة المحلية بل بالعملة الصعبة سواء عند الدفع أي الاستيراد أو القبض عند الصادرات.

الخاتمة:

إن سياسة تحرير التجارة الخارجية لها سلبياتها كما لها ايجابياتها فيما يخص تأثيرها على التنافسية الدولية ،إلا إن الايجابيات فاقت كل التوقعات حيث أن محدداتها تفسر التنافسية الدولية ب 83 % أي وجود ارتباط قوي ،مما يعني ا ناي تغير في تلك المحددات سيساعد أما على تحسين القدرة التنافسية أو إضعافها على حسب الاتجاه التي تم تسجيله:

- الحصيلة الجمركية ورغم أهميتها في تمويل الميزانية العامة والتي وصلت إلى 6 %،إلا أنها تؤثر سلبا على التنافسية الدولية فكلما توسعت الدولة في فرضها كلما قلت قدرتها على التنافس هذا من جهة ،ومن جهة أخرى إن زيادة الحصيلة الجمركية لا تعكس سياسة تحرير التجارة الخارجية التي تتطلع إلى التقليل منها أو الاستغناء عنها.
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأخر له ايجابياته وسلبياته ،إلا ان الامتيازات التي يمنحها للسوق المحلي كبيرة جدا ذات طابع تنافسي ،لذا على الدولة الجزائرية توفير المناخ الاستثماري الملائم وتشجيع المستثمرين المحليين على تحسين منتجاتهم لتنافس الأجنبي.
- رصيد الميزان التجاري رغم انه يعبر عن سياسة تحرير التجارة الخارجية بعلاقة طردية ،أي كلما يزيد معدل الانفتاح الخارجي ،إلا انه سجل علاقة عكسية مع التنافسية الدولية ،وتفسير ذلك يرجع إلى كلما زادت الصادرات زاد الطلب على العملة المحلية لترتفع بعدها قيمتها والتي لا تستطيع أن تنافس المنتوجات الأجنبية لان تكلفتها تصبح اعلي،لذا لابد من اجل زيادة تنافسية الجزائر لابد من التقليل من رصيد الميزان التجاري على الرغم من الايجابيات التي يحققها في متغيرات أخرى.

المراجع:

1. عبد المجيد قدي " **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** " ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر –الطبعة الثالثة –2006
2. كمال بن موسى" **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية –كلية العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر–2004
3. علي بطاهر " **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد الأول – الجزائر
4. عادل احمد حشيش " **أساسيات الاقتصاد الدولي** " دار الجامعة الجديدة – مصر– 2002
5. عبد العزيز عبدوس " **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين إنتاجية المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل** " مجلة أداء المؤسسات الجزائرية –العدد 03– الجزائر 2013.
6. مراد صاولي " **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية دراسة قياسية**" مجلة المستقبل العربي ،العدد 417 .لبنان ،نوفمبر 2013
7. **التقرير السنوي لبنك الجزائر على الموقع الالكتروني** http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
8. **تقرير الجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني**http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statistiques%20a%20votre%20service.html
9. Benissad .h. « **l'agustement structurel et escpérience algerie** » edition Alain – Alger- 1994

10. تقارير البنك الدولي على الموقع http://data.albankaldawli.org/indicator
11. -تقارير صندوق النقد العربي على الموقع www.arabmonetaryfund.org
12. وزارة المالية المغربية على الموقع www. Finance.gov.ma
13. وزارة المالية التونسية على الموقع www.finance.gov.tn
14. خليل عطا الله وراد " **دور التنافسية في دعم قدرات اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية دراسة محاسبية مقارنة** " المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزيتونة –الأردن 27-28 افريل 2005
15. **تقرير التنافسية العربية** –المعهد العربي للتخطيط –الأردن 2012
16. منير نوري " **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية** " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد 04 شلف- جوان – 2006
17. تقارير التنافسية الدولية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2003-2013على الموقعwww3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport